كتاب المقتضَب للمبرِّد – دراسة في ضوء معيار الإعلامية

أ.م.د. عرفات فيصل المنَّاع
كلية الآداب- جامعة البصرة
araf74@gmail.com

تاريخ الطلب : ١٠ / ٢ / ٢٠٢٣
تاريخ القبول : ١٣ / ٣ / ٢٠٢٣

الملخص

يهدف هذا البحثُ إلى دراسةِ كتابِ المقتضَبِ للمبرِّدِ في ضوء أحد معايير النَّصِيَّة السَّبعة، وهو معيارُ الإعلاميَّةِ الذي يبحث في كلِّ ما هو جديد أو غير متوقع في النُّصوص، إذ تتحدد كفاءةُ النَّصِّ الإعلاميَّةُ بمقدار ابتعاده عن المباشرة أو الوضوح، فكلَّما كان النَّصُّ غيرَ متوقع كانت الإعلاميَّةُ فيه مرتفعةً، وكلَّما كان النَّصُّ متوقعًا كانت الإعلاميَّةُ منخفضةً، وقد وقع الاختيار على كتابِ المقتضَبِ تحديدًا لسببين:

أولهما: ما في اسم الكتاب (المقتضَب) من دلالة الإيجاز أو الاختصار، وهذا يعني أنَّ المبرِّدَ سيعمد في كتابه هذا إلى حذفِ بعضِ المعلومات النَّحويَّةِ التي تؤثر في تلقِّي الكتاب أو فهمه، ومن ثمَّ فإنَّها ستؤدِّي إلى زيادة كفاءته الإعلاميَّة.

وثانيهما: ما ذكره الفارقيُّ من سبب تأليف المبرِّد لكتابه المقتضَب، إذ ذكر أنَّه ألَّف كتابه هذا ليكون عصيًّا على المتعلمين فلا يتصدَّى له إلا من فهم النَّحو وخبر مسالكه.

Abstract

This research aims to study Al-Mubarred's book titled: *The Brief* according to one of the seven standards of textuality, i.e. informativity. Informativity, as one of the standards of textuality, is concerned with the amount of information offered and degree of expectancy – the more the text provides the reader with information, the more expected it is, and, accordingly, the less effective it is. Al-Mubarred's book was selected in this study for two main reasons. First, the title itself indicates that the author intended to provide his reader with less information, thus making his book more effective despite the fact it is less accessible. Second, as reported by Al-Fariqi, Al-Mubarred wrote up his book in such a way to be less accessible; therefore, it would not be understood without mastering grammar.

الكلمات المفاتيح: (المقتضَب، المبرِّد، الإعلاميَّة، علم اللُّغة النَّصيُّ)

مدخل:

يتَّفقُ الباحثونَ العربُ في علم اللُّغةِ النَّصيِّ على أنَّ للنَّصِّ سبعةَ معايير، وهي: (السَّبك، والحبك، والقصديَّة، والمقبوليَّة، والإعلاميَّة، والموقفيَّة، والتَّناصيَّة)[١]، ويختلفون في نسبة تلك المعايير بين روبرت دي بوجراند (Robert De Beaugrande)، وولفجانج دريسلر (Wolfgang Dressler)، فنسبها بعضهم إلى بوجراند وحدَه[٢]، ونسبها فريق ثانٍ إلى بوجراند ودريسلر معًا[٣]، ونسبها فريق ثالث إلى دريسلر وبوجراند، بتقديم دريسلر على بوجراند[٤]، وكلُّ فريقٍ له أسبابه التي دعته إلى هذا القول، فالفريق الأوَّل يرى أنَّ أوَّل من قال بالمعايير السَّبعة هو روبرت دي بوجراند، ودليلهم في ذلك ما قاله بوجراند نفسه: ((وأنا أقترح المعايير التَّالية لجعل النَّصِّيَّة (Textuality) أساسًا مشروعًا لإيجاد النصوص واستعمالها))[٥]، ثم ذكر المعايير السَّبعةَ كلَّها، ففهموا من هذا أنَّه القائل بهذه المعايير، أما الفريق الثَّاني فنظر في الكتاب المشترك بينهما الذي يحمل عنوان: (مدخل إلى علم لغة النَّصِّ)، ووجد فيه ذكراً لهذه المعايير، فنسبوها إليهما وقد قدموا بوجراند على دريسلر؛ لأنَّه مقدم عليه في أصل الكتاب بطبعته الإنجليزية، أمَّا الفريق الثَّالث فنظر في المصادر الألمانية التي تعلي من شأن العالم اللُّغويِّ النَّمساويِّ: دريسلر على حساب العالم اللُّغويِّ الأمريكيِّ: بوجراند، فتقدِّمه عليه.

ويرجِّح البحثُ الرَّأي الثَّاني؛ لسببين:

أوَّلهما: أن بوجراند نفسه يقول: ((عقدت العزم في أواخر عام(١٩٧٦) على إنتاج (مقدمة للسانيات النَّصِّ) بالتَّعاون مع ولفجانج دريسلر الذي صادفت مقدمته(١٩٧٢) استقبلاً حسنًا))[٦]، ويقول أيضًا بعد أن تحدَّث عن المعايير السَّبعة: ((كلُّ هذه المعايير السَّبعة للقضية نوقشت بالتتابع في عمل بوجراند ودريسلر (١٩٨٠))[٧].

وثانيهما: أن من يعود إلى كتابهما المشترك بطبعته الإنجليزية سيجده مرتبًا: بوجراند أوَّلاً ودريسلر ثانياً، وليس من الإنصاف أو الأمانة أن نقدِّمَ الثَّاني على الأوَّل

لما هو معروف في أدبيات الكتابة من أنَّ مَن يقوم بالعمل الأكبر هو مَن يوضع اسمه أوَّلاً.

والإعلاميَّة في نصوص المبرِّد مرتفعة نتيجة لمخالفته المعهود في التأليف النَّحويّ، وهو التَّدرُّج في المعلومة من الأسهل إلى الأصعب(٨)، فقد أراد المبرِّد أن يكون كتابه عصيًّا إلا على مَن عرف النَّحو وخبر دروبَه، فبدأه بمسائل مشكلة على المتعلِّم، وهذا ما صرَّح به الفارقي عند شرحه للمسائل المشكلة في أوَّل المقتضَب، يقول: ((رأيتُ أنْ أفسِّرَ المُشْكِلَ من مسائلِهِ التي جعلَها في صَدْرِ كتابِهِ، وقدَّمَهَا في افتتاح كتابِهِ، ليصُونَه بها من ابتذالِ مَنْ لم تَبْلُغْ طبقتُهُ قراءةَ مثلِهِ، ويَحُوطُهُ فيها من تلاعُب مَن قصَّرتْ رتبتُهُ عن التَّشاغُلِ بشكلِهِ، إذ كان كثيرٌ من الطالبين لهذه الصناعةِ قد رَضِيَ لنفسه منها أن يقول: قرأتُ كتابَ فلان وأخذتُ عن فلان، غرضُهُ تكثيرُ الرِّوايةِ، وهو أبعدُ النَّاس من الدِّرايةِ لا يتحاشى أنْ يقرأَ كتاب سيبويه، وهو بالمَدْخَلِ أحقُّ وأَوْلَى، وأخلقُ وأَحْرَى. فرأى أبو العباس –رحمه الله– أنْ يقدِّمَ في كتابه مسائل تَصُدُّ مَن قصد له عن التَّعرُّض له إلا بعد إحكام أصولها مِن سِوَاه، وإتقان أبوابها فيما عداه، فإذا همَّ بقراءة كتابه اقتدَرَ على ما فرَّعَهُ بما معه، وَحَداه ذلك على النَّظر فيما يُوْصِلُهُ إليه، وبعثه على طلبِ ما يستعينُ به عليه، فإذا قَوِيَتْ بصيرَتُه، وَتَمَكَّنَتْ معرفتُهُ، صلح أنْ يقرأَ ما بعدها، وحَسُنَ أنْ يتجاوزها إلى غيرها، ومتى لم يكن معه من أصل هذه المسائل شيءٌ صَرَفَهُ ذلك من القراءة له، وصَدَّهُ عن التَّلاعبِ بِهِ))(٩).

لقد جَعَلَ المبرِّدُ هذه المَسَائلَ في افتتاحِ خِطَابِهِ لتكونَ حِصْنًا مانعًا بوجه طائِفَةٍ كبيرةٍ ممَّن قلَّتْ رتبتُهُم عن فَهْمِ مسائل النَّحوِ والغوص في دقائقِها، فقد أرد المبرِّدُ أنْ يكونَ كتابُهُ خاصًّا لا يطلبه إلا الخاصَّة من طَلَبَةِ العِلْمِ، لذا ألَّفه بطريقة تعلو فيها الإعلاميَّة أو تكاد، وقد وفِّق في ذلك، وهذا ما دعاني لاختيار كتاب المقتضَب تحديداً ودراسته في ضوء معيار الإعلاميَّة.

مفهوم الإعلاميَّة:

يقوم معيارُ الإعلاميَّة (Informativity) على فكرة رئيسة مفادها: كلَّما كان احتمال توقع معلومة ما ضعيفًا كانت إعلاميَّةُ النَّصّ أقوى، وكلَّما كان احتمالُ توقع المعلومة قويًّا كانت إعلاميَّةُ النَّصّ أضعف، فإعلاميَّةُ أيّ عنصرٍ ((تكمن في نسبة احتمال (probability) وروده في موقع معين (أي إمكانه وتوقعه) بالمقارنة بينه وبين العناصر الأخرى من وجهة النَّظر الاختيارية (Alternativeness) وكلَّما بعد احتمال الورود ارتفع مستوى الكفاءة الإعلاميَّة))(١٠).

فالواضح –ممَّا سبق– أنَّ الإعلاميَّةَ تشترط شرطينِ أساسيينِ لتحقيق غايتها، هما:

١. وجود احتمال ثانٍ أو أكثر للعنصر اللُّغويّ المستعمل؛ ولهذا تُستبعد كلُّ العناصر اللُّغويَّةِ التي تفتقد لعنصر الاحتمال من دائرة الدِّراسةِ كالعناصر التي تستدعيها عناصر أخرى.
٢. بُعد احتمال ورود العنصر المستعمل عن توقعات المتلقي، فلو تبادر إلى ذهن المخاطَب هذا العنصر أوَّل مرةٍ مقارنة مع غيره من العناصر المحتملة لما حصلنا على كفاءة إعلاميَّة، ولكن هذا البعد يُشترط فيه ألَّا يكونَ كبيرًا، فيؤدّي إلى اللبس أو الغموض.

أشكال عرض المادة ومراتب الإعلاميَّة:

يختص معيار الإعلاميَّة بنوع المعلومة من حيث التَّوقع أو عدم التَّوقع، ويبدو لي أنَّ التَّوقع أو عدم التَّوقع في ثنائيَّة المحتوى والهيأة التي تنتظمُ النَّصَّ هي التي أدَّت إلى القول بالأشكال الأربعة عند علماء لغة النَّصّ، وهذه الأشكال هي(١١):

١. المحتوى المحتمل للهيأة المحتملة.
٢. المحتوى غير المحتمل للهيأة المحتملة.
٣. المحتوى المحتمل للهيأة غير المحتملة.
٤. المحتوى غير المحتمل للهيأة غير المحتملة.

ويمثِّل النَّحو هيأةَ النَّصّ، وتمثِّل الدلالةُ محتواه، يقول بوجراند: ((يمكن لورود عنصرٍ لغويّ معين أن تكون له احتمالات مختلفة في النَّظم بسبب المطالب المختلفة، فيمكن –مثلاً– أن يكون محتملاً من النَّاحية النَّحويَّة، ولكنه غير محتمل من النَّاحية الدّلاليَّة أو العكس))(١٢).

ونتج عن الأشكال الأربعة التي ذكرها النَّصِّيون في نقل الخبر القول بمراتب الإعلاميَّة الثَّلاث، إذ يمثِّل الشَّكل الأوَّل: (المحتوى المحتمل للهيأة المحتملة) المرتبةَ الأولى، ويمثِّل الشَّكلان الثَّاني والثَّالث: (المحتوى غير المحتمل للهيأة المحتملة)، و(المحتوى المحتمل للهيأة غير المحتملة) على التوالي المرتبةَ الثَّانيةَ، في حين يمثِّل الشَّكل الرَّابع: (المحتوى غير المحتمل للهيأة غير المحتملة) المرتبةَ الثَّالثةَ، ثم يرجِّحون المرتبةَ الثَّانيةَ –ولا سيما في النُّصوص الأدبيَّة– لابتعادها عن المباشرة التي تمثِّلها المرتبة الأولى، والتَّعمية التي تمثِّلها المرتبة الثَّالثة(١٣).

فالكفاءةُ الإعلاميَّةُ تتحقق بالابتعاد عن الطابع النَّموذجيّ للنَّصّ، أو بعبارة أخرى كلَّما نقص الطابعُ النموذجيُّ للنَّصّ زادتِ الكفاءة الإعلاميَّة والعكس صحيح(١٤)، من دون استبعاد محتوى المعلومة نفسه، إذ إنَّ كلَّ نصّ لابدَّ له من أن ((ينقلَ على الأقل معلومة صغرى))(١٥)، بطريقة ما تختلف من كاتب لآخر، فبعض الكتَّاب يفضل نقل المعلومة بطريقة مباشرة بحيث يتوقع المتلقي المعلومة بسهولة ويسر ممَّا يؤدِّي إلى الملل، وبعضهم يفضل أن يحيط بالمعلومة الغموض ممَّا يؤدِّي إلى القطيعة بين منتجِ النَّصّ ومستقبلِهِ، وبين الملل والقطيعة، أي في مرتبة وسط تتمتع بالقدر المناسب من الإعلاميَّة يفضل بعض الكتَّاب أن ينقل معلومته(١٦).

ومن أمثلة تعدد احتمالات الهيأة قول المبرِّد في حديثه عن علامة المؤنَّث المخاطَب، قال:

> **((واعلم أنَّ المؤنَّث يجري فيما ذكرنا مجرى المذكَّر، إلَّا أنَّ علامة المؤنَّث المخاطَب أن يلحقه الكسرة؛ لأنَّ الكسرةَ ممَّا تؤنِّث))(١٧).**

فلو قال (أن يلحقه الكسر)(١٨) لما كانت هناك مخالفة للهيأة النَّحويَّةِ فلم يطابق بين الفعلِ وفاعله من حيث التَّذكير والتَّأنيث، فممّا هو معروف أنَّ الكسرةَ مؤنَّثةٌ لذا

يجب أنْ يقولَ: (أن تلحقه الكسرة)، وممَّا زاد الإرباك في هذا النَّصِ أنَّه ذكر بعد ذلك ما يدلُّ على أنَّ الكسرةَ مؤنَّثةٌ لا مذكَّرة، قال: (لأنَّ الكسرةَ ممَّا تؤنِّث)، ولو أنَّ الكسرةَ مذكَّرةٌ لقال: (لأنَّ الكسرةَ ممَّا يؤنِّث).

ومن أمثلة تعدد احتمالات المحتوى قول المبرِّد في حديثه عن أقسام الكلام، قال:

((**الكلام كلُّه: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنًى**))(١٩).

فقوله: (جاء لمعنًى) لا يُعْرَف أيعودُ إلى أقسام الكلام الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، أم يعودُ إلى المتأخر من هذه الأقسام، وهو الحرف، وبتعدد احتمالات المحتوى التي بنى عليها المبرِّدُ كلامَه يحصل على كفاءةٍ إعلاميَّةٍ مرتفعة قد تشكِّل عائقًا لدى المتعلِّم، ولا يتم إزالة هذا العائق إلا بمتابعة القراءة والتعرُّف على خصائص كلِّ قسم من هذه الأقسام، وهذا التركيب المُشْكِل الصياغة قد لا نجده عند غيره من النَّحويين، فهذا سيبويه يقول في حدِّه الكلم في باب (علم ما الكَلِمُ من العربية): ((الكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاءَ لمعنًى ليس باسم ولا فعل))(٢٠)، فقول سيبويه: (جاءَ لمعنًى) يعود إلى الحرف وحدَه بدليل ما ذكره بعد ذلك من قوله: (ليس باسم ولا فعل)، ولو كان قوله: (جاءَ لمعنىً) يعود على أقسامِ الكلامِ الثَّلاثة لما كان لقوله: (ليس باسم أو فعل) أيّ فائدة، ولأدَّى إلى نوع من التَّضارب في كلامِهِ.

فنصُّ المبرِّد السَّابق بما يحققه من تساؤلات في ذهن المتلقي حَوْل الأسباب التي دفعته إلى صياغة ملفوظاته على هذا النَّحو الذي تختلف فيه مع الطرق المباشرة في العرض والتي لاحظناها عند سيبويه، حيث الاعتماد على الصياغات التي تحتمل أكثر من معنى قد أدَّى إلى رفع الكفاءة الإعلاميَّة لنصوصه، إذ إنَّ تمرُّدَه على الطبيعة التَّقليديَّة في عرض المحتوى النَّحويّ خلق نوعًا من الغموض لدى القارئ، وأخلَّ بالوظيفة التَّواصليَّة بينهما ممَّا استدعى من المتلقي شحذ ذهنه من أجل فهمه عبر النَّظر في النَّصِّ نفسِه جيدًا، واستدعاء الملفوظات السَّابقة له، والبحث في ما يأتي من ملفوظات لعلَّه يظفر بما يسدّ فيه تلك الهوة التي أدَّت إلى قطع التَّواصل بينهما، ولعله –في الوقت نفسه– يجد السَّبب الذي دعا المبرِّد إلى نهج هذه الطريقة في عرض مادته.

ومن أمثلة لجوء المبرِّد إلى التراكيب غير الواضحة قوله في باب الصِّلة والموصول:

((تقول: (رأيتُ الذي أبوه منطلقٌ)، فـ (الذي) مرئيٌّ، و(أبوه منطلقٌ) صلته))(٢١).

فالاسمُ الموصول في المثال السَّابق يقع مفعولًا به، ولكن المبرِّد لم يصفه بهذا الوصف المباشر الذي يفهمه المخاطَب بيسرٍ، بل قال: (الذي) مرئيٌّ، وهو يريد أن يقولَ أنَّ الاسمَ الموصول (الذي) وقع عليه فعل الفاعل، وكأنَّه يريد أنْ يقولَ: الفعل: (رأى)، والفاعل: (راءٍ)، والمفعول: (مرئيٌّ)، وهو طريق غيرُ يسيرٍ، ويحتاج إلى تأملٍ وتمعن كبيرين. كذلك نلاحظ ما لهذا النَّوع في عَرْض المعلومة من أثرٍ واضحٍ في صدِّ كثير من القرَّاء ولا سيما المبتدئ منهم عن قراءة هذا الكتاب أو الانتفاع منه؛ ثمَّ إنَّ هذا النَّوعَ من الكتابة يثير التساؤل فينا عن الدَّافع الذي جعل المبرِّد يعدل عن الطريقة المباشرة في عرض مسائله النَّحويَّة ولا سيما أنَّ غرضَ الكتابِ تعليميٌّ.

ويقول في التثنية:

((أمَّا ما كان صحيحًا فإنَّك إذا أردتَ تثنيته سلَّمتَ بناءَه، وزدتَ ألفًا ونونًا في الرفع، وياءً ونونًا في الخفضِ، ودخلَ النَّصبُ على الخفضِ))(٢٢).

فهو بدلًا من أن يقول: (وياءً ونونًا في الخفض والنَّصبِ)، أو نحوه، وهو الأسلوب المباشر والواضح الذي عبر به أغلبُ النَّحويين، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ التَّثنية تكون في الرفع بالألفِ والنونِ، وفي النَّصبِ والجرِّ بالياء والنون))(٢٣)، وقال أبو علي الفارسيُّ: ((لا يخلو الاسم المثنى من أن يكونَ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان مرفوعًا لحقته ألف ونون، نحو: رجلان، وفرسان، وشجرتان، وحجران، وضربتان، وإن كان مجرورًا أو منصوبًا لحقته بدل الألف ياء، نحو: مررتُ برجلين، ورأيتُ رجلين))(٢٤)، وقال أبو حيان الأندلسي عند حديثه عن علامة التثنية: ((وعلامتها في الرَّفع ألف ونون، وفي الجرِّ والنَّصبِ ياء ونون يلحقان آخر الاسمِ المفرد القابل لذلك المتفق مع ما ضُمَّ إليه في اللفظ والمعنى))(٢٥).

ولكن المبرّد –في نصّه هذا – ذهب إلى التَّعبير الذي لا يناسب غرض الكتاب التعليميّ[٢٦]؛ ليزيد من إعلاميَّته، وليؤكد السَّبب الذي ذكره الفارقي، ومن أجله ألَّف كتابه[٢٧]، فالمبرّدُ بنى نصَّه على غير ما هو تقليدي أو مألوف لذا فقد جاء النَّصُّ على غير المرجو منه، أي أن تركيبه لم يأتِ في ضمن الدائرة المتوقعة لدى المتلقي[٢٨]، ومن ثمَّ فإنَّه سيكون خارجَ الفائدة التي أنشئ النَّصُّ من أجلِها، إذ إنَّ انزياح التركيب المستعمل في قول المبرّد هذا عن المألوف أو التَّقليديّ قد اجتاحه غموض المعنى الذي أدَّى بدوره فعلَ الحافز لدى مستقبل النَّصّ ليتجاوز تقليديَّة الطرح باتجاه تعدديَّة المعنى.

فالمبرّدُ –في اعتماده هذه الطريقة التي تجاوزت قواعد التَّواصل بينه بوصفه منتجًا للنَّصّ وقارئه بوصفه مستقبلًا للنَّصّ– قد أثار عددًا من التساؤلات تمثِّل الإجابة عنها بدايةً لوأد تلك القطيعة اللُّغويَّة التي أحدثها التَّوقف عن النِّظام التَّقليديّ أو المثاليّ في عرض المعلومة وتبني نظامًا يسوده الغموض أو اللامألوف في العرض.

وممَّا تجدرُ الإشارة إليه أنَّ هذا الأسلوب ليس حكرًا على المبرّدِ وحدَه، فهذا ابن أبي الرَّبيع يقول في باب التثنية والجمع: ((اعلم أنَّ الاسمَ إذا أردتَ أن توقعه على اثنين ممَّا يقعُ عليه ألحقته من آخره حرفَ مدٍّ ولين قبله فتحةٌ وتُلحق بعد ذلك الحرفِ نونًا))[٢٩]، فابن أبي الرَّبيع –في ما تقدَّم من نصٍّ– لا يختلف كثيرًا –من حيث طريقة عرض المعلومةِ– عن المبرّد في عرضِهِ لمادته العلميَّة.

وسائل رفع الكفاءة الإعلاميَّة:

حدد بوجراند ثلاث وسائل يؤدّي وجودها في النَّصّ إلى رفع كفاءته الإعلاميَّة، وهذه الوسائل، هي:

١.الانقطاع:

يعني الانقطاع (Discontinuity) عدم التَّعليق[٣٠]، أي عندما يتوقف المنشئ عن ذكر المعلومة، وهذا نهج يكثر رؤيته في كتب النَّحو عامَّةً وفي كتاب المقتضب للمبرّد خاصَّةً، ومن أمثلة ذلك قوله في باب (تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال)، الذي تحدَّث فيه عن إعراب الأسماء، فقال هي:

((على ثلاثة أضرب: على الرَّفع، والنَّصب، والجرّ، فأمَّا رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضَّمُّ، نحو قولك: زيدٌ، وعبدُ الله، وعمرٌو، ونصبه بالفتح، نحو قولك: زيدًا، وعمرًا، وعبدَ الله، وجره بالكسرة، نحو قولك: زيدٍ، وعمرٍو، وعبدِ الله. فهذه الحركات تسمَّى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربًا، فإن كان مبنيًّا لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ، قيل له مضموم، ولم يُقَل مرفوع...، وأينَ، وكيفَ، يقال له مفتوح، ولا يقال له منصوب...، ونحو: هؤلاءِ، وحذارِ، وأمسِ، مكسورٌ، ولا يقال له مجرورٌ...، وكذلك منْ، وهلْ، وبلْ، يقال له موقوف، ولا يقال له مجزوم...))(٣١).

إذ بدأ المبرِّدُ بذكر إعراب الواحد غير المعتل في حالتي البناء والإعراب، وتوقف عن ذكر إعراب الواحد المعتل ليخلق إعلاميَّةً من الدرجة الثالثة، وهي طريقة قد يفعلها بعض النَّحويين على أمل أن يعودَ إليها في موضع آخر من كتابه كجزءٍ من تخطيطه في توزيع مادته العلميَّة، ولكن المبرِّد –على عكس هؤلاء– ترك ذكر إعراب الواحد المعتل في كتابه كلِّه ممَّا شكَّل انقطاعًا في المعلومة لدى المتلقي لا يتم الوصول إليها إلا بالرجوع إلى الكتب الأخرى، وهو ما أراده المبرِّد فيما صرَّح به عنه الفارقي في نصِّه السَّابق الذِّكر.

وفي حديثه عن (كم)، قال:

((فإنْ قلتَ: ما بال المستفهَم بها ينتصب ما بعدها، والتي في معنى (رُبَّ) ينخفض بها ما بعدها، وكلاهما للعدد؟ فإن في هذا قولينِ: أحدهما: أنَّ التي للخبر لما ضارعتْ (رُبَّ) في معناها اختير فيها تركُ التنوين؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رُبَّ)، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب، ومائة درهم، فتكون غير خارجة من العدد، وقد أصبت بها ما عارضته، كما أنَّ المضاف إليه إنما خُصَّ بالخفض؛ لأنه على معنى اللام. ألا ترى أنَّ قولك: هذا غلامُ زيدٍ إنَّما معناه: هذا غلامٌ لزيدٍ، وقد يجوز أنْ تكونَ منوَّنةً في الخبر، فينتصب ما بعدها، فتقول: كم رجلًا قد أتاني. إلَّا أنَّ الأجودَ ما ذكرنا؛ ليكون ما بينها وبين المستفهَم بها فصلٌ))(٣٢).

ثمَّ فصَّل فيه من حيثُ ترجيحه –إذا فصل بين (كم) وما تعمل به– للتنوين، ثمَّ ذكره لمن زعم أنَّ (كم) الخبرية منوَّنةٌ على كلِّ حالٍ، وأنَّ ما انخفض بعدها إنَّما ينخفضُ على إضمار (مِن)[٣٣]، فذكر المبرِّد أحد القولينِ وترك ذكر الآخر، فرفع إعلاميَّةَ نصِّه إلى الدرجة الثالثة عبر قطع المعلومة.

وقال في باب الأمر والنهي عند حديثه عن اتصال حروف العطف باللام الجازمة للفعل المضارع:

((وأمَّا قراءةُ مَن قرأَ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ)، فإنَّ الإسكان في لام (فَلْيَنْظُرْ) جيِّدٌ، وفي لام (لْيَقْطَعْ) لحنٌ؛ لأنَّ (ثُمَّ) مُنْفَصِلَةٌ مِنِ الكلمةِ، وقد قرأَ بذلك يعقوبُ بن إسحاق الحضرميُّ))[٣٤].

فالمبرِّدُ يترك ذكرَ المعلومة، فسكون اللام في (لْيَقْطَعْ) بعد (ثُمَّ) هي قراءةُ عدد غير قليل من القرَّاء، وبها جاء المصحف برواية حفص عن عاصم[٣٥]، وهذه المعلومةُ لا تخفى على مثلِهِ، ولكنه آثر ترك ذكرها ليرفع من إعلاميَّة خطابه.

٢.الفجوة

بين الفجوة (Gap)، والانقطاع علاقةُ جزءٍ بكلٍّ، فالفجوةُ تحدثُ عندما يتوقف المنشئ عن ذكرِ جزءٍ من التَّعليقِ لا التَّعليق كلّه[٣٦]، ومن أمثلة هذا النَّوع في كتاب المقتضَب حديث المبرِّد عن الاسم الموصول (الذي)، ثم ذكره لعدد من الأسماء الموصولة وتركه لأخرى، قال:

((ونظير الذي ما، ومن، وأيّ، وأل التي في معنى الذين، وكلّ موصول ممَّا لم نذكره، فهذا مجراه))[٣٧].

فالمبرِّدُ أجرى التَّعليق بذكره بعض الأسماء الموصولة، ولكنه أحدث فيه فجوةً، فتوقف عن ذكر جزءٍ من التَّعليق أو جزءٍ من المعلومة عبر تركه الحديث عن الأسماء الموصولة الأخرى، وكأن المبرِّد –في إجرائه هذا– يخاطِب مَن هم بالأسماء الموصولة أعلم، فهو يعتمد في سدِّ الفرغات التي تركها في نصِّه على معرفة المتلقي بها، ومثل هذا ما فعله عند حديثه عن حروف المعاني، فذكر منها: (كاف التشبيه)،

و(لام المِلْك)، و(باء الإلصاق والاستعانة)، و(واو القسم)، و(الكاف التي تلحق آخر الكلام)[٣٨]، وترك حروفًا أخرى لم يتحدَّث عنها، قال:

((**وهذه الحروف كثيرة إلا أنَّا نذكر منها شيئًا يدلُّ على سائرها**))[٣٩].

وقد يكون للمبرِّد عذر في ترك سائر حروف المعاني لكثرتها ولمعرفة العلماء بها، ولكن لما كان الأصلُ في الكتب التَّعليميَّة أن تكون موجَّهةً إلى المتعلِّم قبل المعلِّم كان لزامًا على المبرِّد أن يذكرَ هذه الحروف وأن يفصِّلَ فيها فلا يترك فجوةً تكون حائلاً بين الكتاب ومتلقيه.

وقد اعتمد المبرِّد هذه الوسيلة في رفع القوة الإعلاميَّة لنصوصه في أكثر من موضع، فمن المسلَّم به عنده أن همزة الاستفهام وحدَها تسبق حروف العطف، قال:

((**وهذه الألفُ لتمكُّنها تدخل على الواو، وليس كذا سائر حروف الاستفهام**[٤٠]**، إنَّما الواو تدخل عليهنَّ في قولك: وهل هو عندك؟ فتكون الواو قبل (هل)، وتقول: وكيف صنعتَ؟ ومتى تخرج؟ وأينَ عبد الله؟ وكذا جميعها إلَّا الألف**))[٤١].

ولكن المبرِّد وهو يتحدَّث عن أسماء الاستفهام لم يذكرها كلَّها، بل اكتفى بذكر (كيف)، و(متى)، و(أين)، ثمَّ قال: (وكذلك جميعها)، وقد ذكرها غيرُه، يقول الواسطي الضرير: ((والكلِمُ المستفهمُ بها ثلاثة أقسام: أسماءٌ غيرُ ظروفٍ، وهي أربعة ما، ومَنْ، وأيٌّ، وكمْ. وأسماءٌ هي ظروفٌ، وهي خمسةٌ: متى، وأينَ، وكيفَ على ما قاله الأخفش، وأيُّ حين، وأيَّانَ، والحروف: الهمزةُ، وأمْ، وهلْ))[٤٢]، فالمبرِّدُ بتركه لذكر سائر الأسماء قد خلق فجوةً في معلومته زادت من إعلاميَّة خطابه النَّحويّ، فكلُّ تعليقٍ –بحسب بوجراند– تتخلله فجوةٌ يؤدِّي إلى رفعِ كفاءةِ النَّصّ الإعلاميَّة[٤٣].

وفي حديث المبرِّد عن إعمال المصدر عمل فعله يرى أنَّ (زيداً) في قولنا: (سرَّني والمشبعة طعامُكَ شتمُ غلامِكَ زيداً) يجوز فيه النَّصب على أنَّه مفعولٌ به كما مثَّل، ويجوز الرفع على أنَّه فاعلٌ للمصدر (شتم)، وقد ذكر المبرِّد هذا من دون الإشارة إلى التَّقدير المناسب في حالتي الرَّفع والنَّصب[٤٤]، ليحرِّك المبرِّد –عبر توظيفه لوسيلةِ الفجوة– ذهن المتلقي ويشدَّه نحو البحث عمَّا تركه من معلومات تتمثَّل

هنا في عملية التقدير فيما توافر عنده من نصوص سابقة أو لاحقة أو حتى فيما أوجده المبرِّد نفسه من تراكيب قد تحمل بنفسها إشاراتٍ للمعلومة المتروكة.

٣.التَّضارب:

يعني التَّضارب (Discrepancy) تضارب المعلومة التي يثبتها النَّصُّ مع الخزين المعرفي للمتلقي(٤٥)، وهذا التَّضارب في خطاب المبرِّد يأتي على مستويين اثنين:

أ. التَّضارب على مستوى المصطلح:

ثمة مصطلحات عديدة قد اتَّفق عليها النَّحويون فيما بينهم، والمحافظة عليها يعدُّ جزءًا رئيسًا من تيسير ما يُكْتَب، وقد خرج المبرِّد في مواضع ليست قليلةً عن هذا الاتفاق، ففي حديثه عن (كم) الخبرية، قال:

((تكون فاعلةً ومفعولةً، تقول: كم رجلٍ ضربك، فهي هاهنا فاعلة، فإذا قلت: كم رجلٍ قد رأيتَ، فهي مفعولة))(٤٦).

فما تعارف عليه النَّحويون أنَّ كم الخبريَّة تقع مبتدأ لا فاعلًا ولا مفعولًا كما جاء في نصِّ المبرِّد هذا، يقول أبو عليٍّ الفارسيّ: ((اعلم أنَّ (كم) تستعمل في موضعين في الخبر والاستفهام، فإذا استعملته في الخبر بينته بالواحد والجميع وأضفته إلى المعدود كما تضيف الأعدادَ المنونةَ، وذلك قولكَ: كم رجلٍ عندَكَ، وكم غلمانٍ لك، فكم موضعها رفع بالابتداء، وهي مضافة إلى غلمان، وعندك ولك في موضع الخبر))(٤٧)، وهذه مخالفةٌ لما استقرَّ في ذهن المتلقي قد تؤدِّي إلى رفضِ النَّصِّ أو النُّفور منه، فطريقةُ المبرِّد –هنا– كانت مدعاةً لجعل المتلقي في دائرتي البحث والتأمل، البحث في الخزين المعرفي المشترك بينهما، والتأمل في ظاهر النَّصِّ ليصل إلى فهمٍ دقيقٍ لما يعنيه النَّحويُّ، فالمزاوجة بين ظاهر النَّصِّ والخزين المشترك يجعلنا أمام انفتاح فعل القراءة أو تعدديتها ممَّا يسهم في تنوع المعنى المحتمل، ومن ثمَّ يسهم في رفع الكفاءة الإعلاميَّة لنصِّ المبرِّد، وهو ما تكون عليه أغلب النُّصوص التي يتعارض فيها خزين المتلقي مع ظاهر نصِّ النَّحويِّ.

ومثل هذا النَّوعِ من المخالفة بين القار أو الثَّابت من مصطلحات في أذهان المخاطبين، والصياغة التي يصوغ المبرِّد بها خطابه، قوله:

((**و(كان) فعلٌ متصرّفٌ يتقدَّم مفعوله ويتأخر**))(٤٨).

فالمتعارف عليه عند المعلّمِ والمتعلّمِ أيضًا أنَّ (كان وأخواتها) تدخلُ على الجملة الاسميَّة، فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، يقول ابن مالك(٤٩):

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْمًا، والخَبرْ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

ولكننا نجد المبرّد يسمّي خبر كان: (مفعول كان)، وفي هذا خرقٌ للمتعارف، وهو ما يدعو المخاطَب إلى التَّأمل الكبير من أجل الوصول إلى فهمٍ واضحٍ لنصّ المبرّد هذا عبر النَّظر في أمرين:

أوَّلهما: الغاية التي وجد من أجلها النَّصُّ.

وثانيهما: شكل النَّصّ نفسِه.

إذ يتضح فيه تلاعب النَّحويّ في بناء تركيبه أو مخالفته للنَّمط التَّقليديّ، وهو في الوقت نفسه لا يتوافق مع الغاية الأساسية للكتاب وهي التَّعليم.

ب.التَّضارب على مستوى المعلومة:

لم يقتصر التَّضارب –عنده– على مستوى المصطلح فحسب، بل ثمة تضاربٌ آخر على مستوى المعلومة، ومن أمثلة هذا النَّوعِ من التَّضارب في خطاب المبرّد ما يطالعنا من حديثه عن همزة الوصل، قال:

((**فأمَّا الهمزة التي تسمَّى ألف الوصل، فموضعها الفعل، وتلحق من الأسماء أسماءً مختلَّةً، والمصادرَ التي أفعالها فيها ألفُ الوصل**))(٥٠).

فما يثبته النَّصُّ من معنًى هو إنَّ الهمزات في الأفعال همزات وصل لا قطع، وهذا متضارب مع الخزين المعرفيّ للمتلقّي الذي يقتضي أنَّه ليست الأفعال كلُّها همزاتها همزات وصل، ألا ترى أنَّ سيبويه قال: ((الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال))(٥١).

لقد تَشَكَّل بسبب ضرب الثَّابت أو مخالفته في نصّ المبرّد هذا إحساسٌ لدى المتلقّي بعدم قبول النَّص إلا بعد أن يصل إلى المعاني الممكنة التي يحتملها النَّصُّ وتتفق بشكل من الأشكال مع الثَّابت أو القار في التَّفكير الجمعيّ، فعقل المتلقي بعد قراءة هذا النَّصّ يتجه نحو المتعارف بين أبناء اللغة الواحدة ويقيسه عليه، والمتعارف بين أبناء اللُّغة العربيَّة هو: إنَّ بعض الأفعال همزاتها همزات وصل، وبعضها الآخر همزاتها همزات قطع، ومن ثمَّ يبحث عن الأسباب التي دفعت منتج النَّصّ إلى التخلي عمَّا هو متعارف أو مشترك أو مشهور، واللجوء إلى هذا الاستعمال المخالف، ثم يبحث –من جهة أخرى– عن التَّأويل المناسب الذي يسمح للنَّصّ أنْ يكون مقبولًا أو مستساغًا في التواصل.

أمَّا لفظ (معد يكرب) –من وجهة نظر المبرّد– فـ:

((فيه ثلاثة أقاويل: يقول بعضهم: معد يكربٍ على الإضافة، ويجعل بعضهم (كرب) اسمًا مؤنَّثًا فلا يُجْرِيه، فيقول: هذا معد يكربَ يا فتى، ويجعله بعضهم اسمًا واحدًا كما ذكرتُ لكَ، فيقول: معد يكربُ فاعلم))(٥٢).

وهذا يتعارض مع ما تعلمه القارئ من أن الأعداد من (٣) إلى (١٠) يكون تمييزها جمعَ قلةٍ، قال ابن مالك(٥٣):

ثَلاثَــةٌ بالتَّــاءِ قُــلْ لِلعَشَــرَهْ فِــي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّرَهْ

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، والمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فـي الأكْثَرِ

فتقول بناءً على ما أثبته ابن مالك: (ثلاثة أقوال)، أمَّا أن يجمعه المبرِّدُ جمع الجمع، فيقول: (ثلاثة أقاويل)، فهذا مخالفٌ لما تعلمه المتلقي.

ومن أمثلة ذلك التَّضارب بين ما يثبته النَّصُّ من معلومةٍ وما يعرفه المتلقي مسبقًا، قول المبرّد في باب الأمر والنهي:

((والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الياءُ، والتاءُ، والهمزةُ، والنونُ، وذلك قولك: أَفْعَلُ أنا، وَتَفْعَلُ أنتَ، وَيَفْعَلُ هو، وَنَفْعَلُ نحن...))(٥٤).

فتقدير المبرِّد للضمير المستتر الذي يعرب فاعلًا للفعل (تَفْعَلُ) على أنَّه (أنتَ) للمفرد المخاطَب، قد تعارض مع ما تعلَّمه المتلقي من أنَّ فاعل الفعل المضارع الذي يبدأ (بالتَّاء) هو (أنتَ) للمفرد المذكر المخاطَب، أو (هي) للغائبة المؤنثة، والذي يعيّن أحدهما من دون الآخر هو السِّياق وحدَه سواء أكان لغويًّا أم غير لغويٍّ، يقول الزمخشري في تعريف الفعل المضارع: ((وهو ما تعتقبُ في صدره الهمزةُ، والنونُ، والتَّاءُ، والياءُ، وذلك قولك للمخاطَب أو الغائبة: (تفعلُ)، وللغائب: (يفعلُ)، وللمتكلم: (أفعلُ)، وله إذا كان معه غيره واحدًا أو جماعةً: (نفعلُ)، وتسمَّى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضرُ والمستقبلُ))(٥٥).

ومثله حديثه عن وزن لفظتي: (جَدْوَل)، و(جَعْفَر)، قال:

> **((تقول فيما كان على أربعةِ أحرفٍ كلُّها أصلٌ، نحو: جَعْفَر، وجُلْجُل، وقِمَطْر، وسِبَطْر، وحُبْرُج، ودِرْهَم، وغيرها ذلك إذا أردتَ أنْ تُبَلِّغَ وزنَه ما أصلُه الثَّلاثة، فقلت في مثل جَعْفَر: جَدْوَل، فالواو زائدةٌ ألحقتِ الثَّلاثة ببناءِ الأربعة، فصار جَدْوَل في وزن جَعْفَر، وإنَّما هو من الجَدْل، فهذه الواو زائدةٌ، ألحقته بهذا المثال، والواو مُلْحِقَةٌ))(٥٦).**

فقول المبرِّد: (فصار جَدْوَل في وزن جَعْفَر) أثار تضاربًا بين ما يعرفه القارئ من قواعد الوزن الصَّرفيّ التي تشير إلى اختلاف وزن الكلمتين، وما يثبته النَّصُّ نفسُه من تشابه وزنيهما، فحروف كلمة (جَعْفَر) أصليَّةٌ كلُّها، والقاعدة تقول: ((إذا كانت حروفُ الكلمةِ على أربعةِ أحرفٍ في أصلِ وضعها اللغوي تزادُ اللامُ على آخر (ف ع ل))(٥٧)، أمَّا كلمة (جَدْوَل) فتوزن على (فَعْوَل)؛ لأن الواو فيها قد ألحقت ثالثةً(٥٨)، فهي من حروف الزيادة التي عددُها ((عشرةُ أحرفٍ يجمعُهُنَّ قولكَ: اليومَ تَنْسَاهُ))(٥٩)، والكلمةُ الزائدةُ على الثلاثة بالإلحاق توزن بـ ((مقابلة الأصول بحروف (ف ع ل) مع وضعِ الحروف الزائدة كما هي في الميزان))(٦٠).

إنَّ هذا النَّوع من الطَّرح في خطاب المبرِّد يجعل المخاطَبَ –بحسب معيار الإعلاميَّة– في حيرة من أمره نتيجة لما يفرضه عليه من صور المخالفة أو المغايرة

بين ما يعرفه سابقًا وما يقرأه حاليًا[٦١]، وهو في الوقت نفسه يدعو المخاطَب إلى البحث عن تأويلٍ مناسبٍ يخرج النَّص من حالة التَّعارض هذه، ويقلّل إعلاميَّته.

والمعنى المتحصل –على الرغم من تعدده نتيجة لظاهرة التَّعارض هذه سواء أكانت على مستوى المصطلح أم على مستوى المعلومة– إنْ هو إلا نتيجةٌ حتميةٌ للبحث والتنقيب المستمرين من لدن المتلقي لسدِّ هذا التَّعارض عبر خلق تأويل مناسب يرتضيه المتلقي ويحتمله نصُّ النَّحويّ.

وفضلًا عمَّا قلناه من الوسائل التي تؤدّي إلى ارتفاع الكفاءة الإعلاميَّة للنُّصوص، يمكننا أن نضيفَ إليها خروجَ منتجِ النَّصّ عن الموضوع الرَّئيس أو الدخول في تشعبات كثيرة قد لا تخدم الموضوع أو قد تخرج المتلقي من تركيزه، وهذا الفعلُ شائعٌ في كتب النَّحو عامَّةً وكتاب المقتضَب خاصَّة، ومن أجل خفض الإعلاميَّة قد يلجأ المؤلِّف إلى تلخيص الموضوع، والتَّلخيص أو الإيجاز وسيلةٌ يلجأ إليها منتجُ النَّصّ متى ما شعر بضياع الفكرة أو غموضها على المتلقي، ويهدف منها إلى خفض إعلاميَّةِ النَّصّ وجعله متقبلًا، أو على أقلّ تقدير غيرَ مرفوضٍ، والعجيب في خطاب المبرِّد أنَّه كثيرًا ما يخرج عن الموضوع الذي عقد الباب من أجله إلى موضوعات أخرى، ولكنه لم يلجأ إلى وسيلةِ التَّلخيصِ في كتابه كلِّه ممَّا يجعل كتابه ذا كفاءة إعلاميَّة مرتفعة.

الخاتمة

حاول هذا البحثُ أن يتعرفَ –تطبيقيًّا– على أحد معايير النَّصِّيَّة السَّبعة، وهو معيار الإعلاميَّة الأقل حظًّا من حيث عدد الدِّراسات العربيَّة المنجزة فيه، متَّخِذًا من خطاب المبرِّدِ في كتابه: (المقتضَب) متنًا لهذا التَّطبيق، محاولًا الوصول إلى أسباب الغرابة أو الغموض فيما كتب، إذ أدَّت الانقطاعات والفجوات والتَّضاربات التي أوجدها المبرِّدُ –سواء أكان عن قصد أم عن غير قصد– إلى صدِّ القارئ عن كتابه، وقد خرج البحثُ بعدد من النتائج، أهمها:

١.كشفتِ الدِّراسةُ تعدد احتمالات الهيأة، فضلًا عن تعدد احتمالات المحتوى في خطاب المبرِّد، ممَّا أدَّى إلى رفع إعلاميَّةِ كتاب المقتضَب.

٢.بينتِ الدِّراسةُ أنَّ المبرِّد لا يلجأ –في عرضه لمادته – إلى الأساليب الواضحة، بل يلجأ إلى التراكيب التي تحتاج إلى تأملٍ ونظرٍ تامَّين من أجل فهمها.

٣.أوضحتِ الدِّراسةُ أنَّ المبرِّدَ قد يلجأ إلى الأسلوب غير المباشر في عرض مادته العلميَّة عند ورود المعلومة مرة ثانية، بعد أن تأكدَ أنَّ المتعلِّم قد استوعبها جيدًا، وهذا ما لاحظناه عند حديثه عن علامات التَّثنية التي بدأها واضحةً، وثنَّاها غامضةً.

٤.لاحظتِ الدِّراسةُ انقطاع المبرِّد عن ذكر عدد من المعلومات، إمَّا لاعتقاده بمعرفة المخاطَب بها، أو لإيمانه بضرورة قراءة كتب أخرى قبل التَّصدي لقراءة كتابه.

٥.أوضحتِ الدِّراسةُ أنَّ المبرِّدَ قد يلجأ –في مواضع كثيرة من كتابه– إلى التَّوقف عن ذكر المعلومة والاكتفاء بذكر ما يشبهها لثقته بقدرة القارئ على قياس هذه بتلك.

٦.بينتِ الدِّراسةُ أنَّ بعضَ نصوصِ الكتاب قد تتعارض مع القارِّ أو الثَّابت لدى المتلقي ممَّا يخلق إعلاميَّةً مرتفعةً لا يتم خفضها إلا بإيجاد التَّأويل المناسب الذي ينسجم مع معلومات المخاطَب من جهة، ومع ما يحتمله النَّصُّ من جهة أخرى.

الهوامش:

١) ينظر: النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: د. تمام حسان: ١٠٣–١٠٥، ومدخل إلى علم لغة النص، د. إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد: ١١–١٢، وفي البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، د. سعد عبد العزيز مصلوح: ٢٢٦، وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري: ١٦٦–١٦٧، ونحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. أحمد عفيفي: ٧٥–٧٦.

٢) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. أحمد عفيفي: ٧٥ (الهامش رقم ١٣٥)، إذ دعا فيه الباحثين إلى ضرورة نسبة هذه المعايير السبعة إلى دي بوجراند وحده وخطَّأ النسبة التي جاء بها الدكتور سعد

مصلوح، يقول: ((وكان قد ذكر هذه المعايير روبرت دي بوجراند في كتابه النص والخطاب والإجراء الذي طبع عام (١٩٨٠) بشيء من التفصيل. انظر الصفحات من ١٠٣ إلى ١٠٥ حيث قال: وأنا أقترح المعايير التالية لجعل النصية أساساً مشروعاً لإيجاد النصوص واستعمالها، ثم ذكر هذه المعايير، وقد درج الباحثون على نسبة هذه المعايير السبعة إلى دي بوجراند ودريسلر معاً نقلاً عن كتابهما الذي طبع في لونجمان(١٩٨١م) كما فعل د. سعد مصلوح في بحثه: نحو أجرومية للنص الشعري ص ١٥٤، والدكتور سعيد بحيري في: علم لغة النص ١٤٦. وأرى أن تنسب هذه المعايير لروبرت دي بوجراند فقط حيث إن كتابه (النص والخطاب والإجراء) سابق لكتابه مع دريسلر))، وينظر أيضاً: نحو النص اتجاه جديد في دراسة النصوص اللغوي، عادل منَّاع: ٢٣-٢٤، والإعلامية في الخطاب القرآني دراسة في ضوء نظرية التواصل، د. زهراء البرقعاوي: ٣٥ (الهامش رقم ٣).

٣) ينظر: نحو أجرومية للنص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية، د. سعد مصلوح، مجلة فصول، المجلد (١٠)، العددان: (١، ٢)، يوليو- ديسمبر ١٩٩١م: ١٥٤، والنص والخطاب والاتصال، د. محمد العبد: ٧٠، ، والبديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، د. جميل عبد المجيد: ٧١، وعلم اللغة النصي النظرية والتطبيق، د. مصطفى صلاح قطب: ٦٣، وأصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش: ١٠٦، والدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن، د. أشرف عبد البديع: ٧٦، وعلم لغة النص النظرية والتطبيق، د. عزة شبل محمد: المقدمة (ج)

٤) ينظر: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري: ٨٣، وفي علم اللغة النصي والتطبيقي، د. مجدي حسين: ٧٢.

٥) النص والخطاب والإجراء: ١٠٣.

٦) المرجع نفسه: ٦٤، وقد أعاد بوجراند هذا التصريح في بحث لاحق له بعنوان (علم لغة النص: نحو آفاق جديدة) بعد أن تحدث عن المراحل التي مرَّ بها علم اللغة النصي، فقال: ((وحاولت مع درسلر أن أحيط بهذا الموقف المترامي الأطراف -باعتبارنا أول من فعل ذلك حسبما أرى- في المدخل المشترك (١٩٨١) الذي ظهر مع مضي السنين بالإنجليزية والألمانية واليابانية والإيطالية والعربية والكورية والسلوفانية والبلغارية والإسبانية (على هذا التوالي))، ويبدو أن هناك خطأ طباعياً في سنة نشر الكتاب، فهي سنة (١٩٨٠)، وليس كما جاءت خطأ في هذا البحث: سنة (١٩٨١)؛ لأن النسخة الإنجليزية التي نشرتها دار لونجمان والتي تمثل الظهور الأول لكتابهما المشترك بحسب ما صرَّح به بوجراند نفسه في نصه هذا، قد دون عليها سنة النشر (١٩٨٠). ينظر بحثه في ضمن كتاب علم لغة النص (نحو آفاق جديدة)، مجموعة مؤلفين، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري: ٢٢.

٧) النص والخطاب والإجراء: ١٠٦.

٨) يبدو لي أن محاولة المبرِّد للخروج من مركزية الخطاب النحوي عند سيبويه عبر مخالفته في طرح بعض المسائل النحوية أو حتى في تخطئته لها هي السبب وراء ظهور بعض الغرابة في نصوصه، فللمبرد كتاب يخالف فيه سيبويه سمَّاه مسائل الغلط إلا أن هذا الكتاب من الكتب المفقودة، وما وصل إلينا هو كتاب ابن ولَّاد المسمَّى (الانتصار لسيبويه على المبرِّد) حاول ابن ولَّاد أن يرد فيه على كتاب المبرِّد هذا وذكره بالاسم، ينظر: مقدمة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة محقق كتاب المقتضب: ١/ ٩٤-٩٥، والانتصار لسيبويه على المبرِّد: ١٥ وما بعدها.

٩) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٤١-٤٢.

١٠) النص والخطاب والإجراء: ٢٤٩.

١١) ينظر: المرجع نفسه: ٢٥١.

١٢) المرجع نفسه: ٢٥١.

١٣) ينظر: المرجع نفسه: ٢٥٥.

١٤) ينظر: المرجع نفسه: ٢٥٧.

١٥) مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفجر، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري: ٨١، وينظر: نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، د. حسام أحمد فرج: ٦٦-٦٧، والإعلامية في الخطاب القرآني دراسة في ضوء نظرية التواصل، د. زهراء البرقعاوي: ٢٥.

١٦) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفجر: ٨١.

١٧) المقتضب: ١/ ٢٧٠.

١٨) لا يستبعد البحث أنْ يكون الخطأ من محقق الكتاب أو من الأخطاء الطباعية فيه لا من المبرِّد نفسه، وعلى هذا لا يكون في النَّصِّ مخالفة لهيأة النَّصِّ.

١٩) المقتضب: ١/ ٣.

٢٠) الكتاب: ١/ ١٢.

٢١) المقتضب: ٣/ ١٩١.

٢٢) المصدر نفسه: ٣/ ٣٩.

٢٣) الكتاب: ٣/ ٣٨٥.

٢٤) الإيضاح العضدي: ١/ ٢١.

٢٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/ ٥٤٩.

٢٦) جاء المبرِّد -في موضع سابق من كتابه- بالأسلوب المباشر في عرض المعلومة، يقول: ((وإذا ثنيت الواحد ألحقته ألفًا ونونًا في الرفع، أمَّا الألف فإنها علامة الرفع، وأمَّا النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد. فإن كان الاسم مجرورًا أو منصوبًا، فعلامته ياء مكان الألف وذلك قولك: جاءني الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين))، المقتضب: ١/ ٥.

٢٧) ينظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٤٢.

٢٨) إن إعلاميَّة أيِّ عنصرٍ في أيِّ نصِّ -بحسب تعبير بوجراند- تكمن في نسبة توقعه مقارنة بغيره من العناصر الأخرى، ينظر: النص والخطاب والإجراء: ٢٤٩.

٢٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٤٥.

٣٠) ينظر: النص والخطاب والإجراء: ١٢٠.

٣١) المقتضب: ١/ ٤.

٣٢) المصدر نفسه: ٣/ ٥٩-٦٠.

٣٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٦٠-٦١.

٣٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٤.

٣٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٣٩٧، ومعجم القراءات القرآنية: ٤/ ١٦٩.

٣٦) ينظر: النص والخطاب والإجراء: ١٢٠.

٣٧) المقتضب: ١/ ١٩.

٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٩-٤٠.

٣٩) المصدر نفسه: ١/ ٤٠.

٤٠) في قوله: **(وليس كذا سائر حروف الاستفهام)** ثمة تعارض مع ما تعارف عليه المخاطَب من أنَّ أدوات الاستفهام كلَّها أسماء ما عدا (الهمزة) و(هل)، يقول الواسطي الضرير: ((والكلِمُ المستفهمُ بها ثلاثة أقسام: أسماءٌ غيرُ ظروفٍ، وهي أربعة ما، ومَنْ، وأيٌّ، وكمْ. وأسماءٌ هي ظروفٌ، وهي خمسةٌ: متى، وأينَ، وكيفَ على ما قاله الأخفش، وأيُّ حين، وأيَّانَ، والحروف: الهمزةُ، وأمْ، وهلْ))، شرح اللمع في النحو: ٢٦٤.

٤١) المقتضب: ٣/ ٣٠٧.

٤٢) شرح اللمع في النحو: ٢٦٤.

٤٣) ينظر: النص والخطاب والإجراء: ١٢٠.

٤٤) ينظر: المقتضب: ١: ١٦.

٤٥) ينظر: النص والخطاب والإجراء: ١٢٠، وترجم الدكتور تمام حسان في الصفحة: ٢٥٥ من الكتاب نفسه مصطلح (Discrepancy) إلى التعارض، في حين ترجمه كلٌّ من د. إلهام أبي غزالة، وعلي خليل حمد في كتابهما: مدخل إلى علم لغة النص: ١٩٠ إلى المفارقة.

٤٦) المقتضب: ٣/ ٥٧.

٤٧) الإيضاح العضدي: ١/ ٢١٩.

٤٨) المقتضب: ٤/ ٨٧.

٤٩) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦١.

٥٠) المقتضب: ١/ ٨٠.

٥١) الكتاب: ٢/ ٢٧١.

٥٢) المقتضب: ٤/ ٣١.

٥٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٠٥.

٥٤) المقتضب: ٢/ ١٣١.

٥٥) المفصّل في علم العربيّة: ٢٤٤.

٥٦) المقتضب: ٤/ ٣.

٥٧) الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم: ٤٤.

٥٨) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٧٤، والمقتضب: ٢/ ١٠٧.

٥٩) التكملة: ٥٥٢.

٦٠) الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم: ٤٥.

٦١) ينظر: النص والخطاب والإجراء: ١٢٠.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولًا: الكتب:

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين البناء، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، كلية الآداب– منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ٢٠٠١م.
- الإعلامية في الخطاب القرآني دراسة في ضوء نظرية التواصل، د. زهراء البرقعاوي، كنوز المعرفة، عمَّان، ط١، ٢٠١٨م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، السعودية، ط١، ١٩٦٩م.
- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، د. جمال عبد المجيد، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، سعيد بن سعيد الفارقي، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، (د.ط)، ١٩٩٣م.
- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، علم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.
- الدرس النحوي والنصي في كتاب إعجاز القرآن الكريم، د. أشرف عبد البديع، دار فرحة، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار ناصر ، طهران، ط١٠، ١٤٢٧هـ.
- شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، ٢٠١١م.
- علم اللغة النصي النظرية والتطبيق، د. مصطفى صلاح قطب، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.
- علم لغة النص النظرية والتطبيق، د. عزة شبل محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.
- علم لغة النص نحو آفاق جديدة، مجموعة بحوث، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، د. سعد عبد العزيز مصلوح، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، (د.ط)، ٢٠٠٣م.
- في علم اللغة النصي والتطبيقي، د. مجدي حسين، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠١٨م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

- مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر، د. إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٧م.
- مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفجر، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- معجم القراءات القرآنية، إعداد: د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، دار الإسوة، طهران، ط٢، ١٤٢٦هـ.
- المفصل في علم العربية، الزمخشري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمَّان، ط١، ٢٠٠٤م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د. ت).
- نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- نحو النص اتجاه جديد في دراسة النصوص اللغوية، عادل مناع، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.
- النص والخطاب والاتصال، د. محمد العبد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، (د.ط)، ٢٠١٤م.
- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧م.
- نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، د. حسام أحمد فرج، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.

ثانيًا: الدوريات:

- نحو أجرومية للنص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية، د. سعد مصلوح، مجلة فصول، المجلد (١٠)، العددان: (١، ٢)، يوليو– ديسمبر ١٩٩١م.